تحسن في «الاستثماري» على أساس سنوي

«الوطني»: تراجع مبيعات القطاع العقاري في الكويت خلال أكتوبر

■ 142.6 مليون دينار مبيعات القطاع السكني خلال أكتوبر

■ «التجاري» لا يزال يعاني من قلة الإقبال على الشراء

أسعار العقار

العقار الاستثماري

قال بنك الكويت الوطني في موجزه الاقتصادي أن مبيعات القطاع العقاري في الكويت شهدت انخفاضا قدره 40 مليون دينار خلال شهر اكتوبر مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغ إجمالي المبيعات 219 مليون دينار. ويعزى ذلك التراجع إلى تباطؤ مبيعات القطاع السكني، في المقابل ارتفعت مبيعات القطاع الاستثماري على أساس سنوي. أما بالنسبة إلى مبيعات العقار التجاري، وهو الأقل أداءً ضمن قطاعات العقار الثلاثة الرئيسية، حيث لا تزال مبيعاته متراجعة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وتمشيا مع الاتجاه السائد. ويلاحظ أن تباطؤ نشاط سوق العقار جاء عقب الأداء القوي في بداية العام.

وأضاف وعلى صعيد القطاع السكني، فقد بلغ إجمالي قيمة المبيعات خلال شهر اكتوبر 142.6 مليون دينار، بارتفاع طفيف عن الشهر الأسبق، ولكن متراجعة بواقع 18.7 مليون دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي. ومن الملاحظ أن مبيعات القطاع السكني قد تراجعت وللشهر الثاني على التوالي بسبب انخفاض عدد الصفقات. وبشكل عام، حظيت محافظة الأحمدي على 40 في المئة من مجمل التعاملات والتي شكلت ربع قيمة المبيعات الإجمالية هذا الشهر. وبالنسبة لطبيعة التعاملات، شهد شهر اكتوبر انقسام متساوي بين عدد المنازل والأراضي كما شهد الشهر السابق، علما بأنه جرت العادة على أن تأخذ الأراضي النصيب الأكبر.

وتابع أما بالنسبة إلى القطاع الاستثماري، فقد بلغت قيمة التداولات 74.9 مليون دينار خلال شهر اكتوبر، دون أي تغيير عن الشهر الأسبق، بينما ارتفعت المبيعات بواقع 18 مليون على أساس سنوي. وبشكل عام، يبدو أن القطاع الاستثماري بدأ بالانتعاش عقب التراجع الموسمي. ومع احتمال تدخل الحكومة من خلال المحفظة العقارية، من الممكن أن يساهم ذلك في استمرار انتعاش القطاع الاستثماري في الفترة المقبلة.

وأشار قد ذهبت أكثر من نصف المعاملات في قطاع الاستثمار للشقق، في حين أن هذا النوع من المعاملات عادة ما ينال اقل من ثلث المجموع. ومن حيث السعر، كان متوسط سعر الشقق في 3 أشهر «اغسطس - اكتوبر» قد بلغ 624 دينارا للمتر المربع، مقارنة مع 610 دنانير للمتر المربع في كامل العام 2011.

أما القطاع التجاري، فلا يزال يعاني من قلة الإقبال على الشراء، حيث تم تداول ستة صفقات بقيمة 1.6 مليون دينار. ويلاحظ أن نشاط هذا القطاع يكون عرضة للتذبذب من شهر إلى آخر. هذا، وقد شهد شهر اكتوبر أدنى مستوى للمبيعات خلال العام الحالي، وقد يستفيد هذا القطاع من المحفظة الوطنية العقارية.

وبالنسبة إلى قروض بنك التسليف والادخار، فقد بلغت قيمة القروض المقررة خلال شهر اكتوبر 22.4 مليون دينار موزعة على 394 قرضا سكنيا. وكان النصيب الأكبر وهو الثلثين للقروض المقررة للبناء الجديد. إضافة إلى ذلك، فقد بلغت قيمة القروض المتصرفة 8.9 ملايين دينار. وتشير البيانات إلى هناك زيادة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وهذا مؤشرا على ثبات الطلب على القطاع السكني.

4.5 في المئة نسبة نمو الناتج المحلي المتوقعة العام المقبل

«بيتك للأبحاث»: الكويت ستصبح مركزا للاستثمار في البنية التحتية

النسبة على أساس سنوي

واصلت شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» التأكيد في تقاريرها على التوقعات باستمرار التحسن في الاقتصاد الكويتي في ضوء اهتمام الدولة بالملف الاقتصادي والتغيرات السياسية الايجابية وإصدار التشريعات ومنها قانون الشركات الذي يستهدف جذب استثمارات أجنبية جديدة للكويت.

وأشار تقرير للشركة إلى أن الكويت حققت تقدما في تحسين بيئتها التجارية خلال السنوات الأخيرة، نتيجة للعديد من الخطوات المتلاحقة التي اتخذتها الدولة، مما يرفع التوقعات بأن تتغير النظرة في كونها الأقل ملائمة للأعمال التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي سيساهم خلال السنوات المقبلة في تحسن تصنيف أداء الكويت فيما يتعلق بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي، مما سيعطي دفعة قوية للقطاعات غير النفطية.. وفيما يلي تفاصيل التقرير.

أكدت الحكومة الكويتية أنها ستستمر في متابعة آخر تطورات الاقتصاد المحلي عن كثب، وأنها لن تتردد في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز محفزات النمو المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد صدر قانون الشركات الجديد في الكويت، والذي يحل محل قانون الشركات التجارية لسنة 1960، بهدف تشجيع الاستثمار. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت بمقدار 25.1 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 398.6 مليون دينار في 2011 من 318.7 مليون في 2010. وفي رأينا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت سوف ترتفع في عام 2013 والأعوام اللاحقة في ظل القانون الجديد.

وقد حققت الكويت تقدما في تحسين بيئتها التجارية خلال السنوات الأخيرة، مثل بدء تطبيق قانون خفض الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية إلى 15 في المئة في عام 2008 وكذلك صدور قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي لسنة 2001، والذي يسمح للأجانب بتملك ما يصل إلى 100 في المئة من الكيانات التجارية في بعض القطاعات.

ومن خلال هذه الخطوات، سوف تتغير النظرة إلى الكويت في كونها الأقل ملائمة للأعمال التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي نفس الوقت، فإننا نتوقع أن يتحسن خلال السنوات القادمة تصنيف أداء الكويت فيما يتعلق بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي، مما سيعطي دفعة قوية للقطاعات غير النفطية.

وسيكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع غير النفطي في الكويت مدعوما بصورة أساسية من قبل قطاع البنية التحتية. وقد زاد الطلب على تطوير البنية التحتية بالتوازي مع الزيادة في عدد السكان في الكويت. وزاد إجمالي تعداد السكان في الكويت بنسبة 3.4 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 3.7 ملايين نسمة في عام 2011 من 3.6 ملايين نسمة في 2010 وفقا للأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية. ومن المتوقع أن يستمر النمو السريع للسكان في الكويت خلال السنوات المقبلة. وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن إجمالي عدد سكان في الكويت سيصل إلى 4.6 ملايين نسمة بحلول عام 2040. وعلاوة على ذلك نتوقع أن ينتج عن سير خطة التنمية الكويتية المضي قدما في مشاريع عديدة للبنية التحتية. وعلى هذا النحو، يتوقع أن تصبح البلاد مركزا للاستثمار الخاص في البنية التحتية خلال السنوات المقبلة إذا سارت الأمور وفقا لخطة التنمية.

وفي ظل الترتيبات والإجراءات السريعة التي تقوم بها الحكومة من أجل تحفيز الاقتصاد، فإننا نحتفظ بتوقعاتنا للناتج المحلي الإجمالي في الكويت ليسجل نموا بنسبة 5.2 في المئة على أساس سنوي في عام 2012، وبالرغم من أنه معدل اقل من النمو بنسبة 8.2 في المئة على أساس سنوي المسجل في عام 2011 إلا أنه لا يزال معدل نمو صحي «متوسط معدل النمو من 2007-2011: 3.2 في المئة». ولا يزال النمو الاقتصادي مدفوعا بصورة أساسية من قبل الإنفاق الحكومي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومدفوعا أيضا بالمرونة التي يظهرها الاستهلاك الخاص بالإضافة إلى نمو الاستثمارات الثابتة.

الدولار يستقر مقابل الدينار عند 281 فلسا

قال بنك الكويت المركزي ان سعر صرف الدولار استقر مقابل الدينار عند مستوى 0.281 دينار كما استقر سعر صرف اليورو مقابل الدينار عند مستوى 0.369 دينار. واشار المركزي بان سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع مقابل الدينار ليسجل 0.455 دينار في حين ظل سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار بينما استقر سعر صرف الفرنك السويسري عند مستوى 0.306 دينار.

«أرامكو توتال» تعتزم زيادة رأسمال شركة «ساتورب»

اعلنت شركة ارامكو توتال العربية للخدمات عن نية شركة ارامكو السعودية وشركة توتال، الشريكان الوحيدان في شركة ارامكو السعودية توتال للتكرير والبتروكيماويات «ساتورب»، رفع رأس مال ساتورب في الربع الاول من 2013 من 3.562.500.000 ريال إلى 7.125.000.000 ريال ومن 356.250.000 سهم إلى 712.500.000 سهم، وذلك بزيادة مقدارها 100 في المئة من دون تغيير لنسب ملكية الشريكين. وسيتم تسديد قيمة هذه الزيادة، والبالغ قيمتها 3.562.500.000 ريال، نقدا من قبل الشريكين بنسبة حصة كل واحد منهما في رأس مال ساتورب «62.5 في المئة ارامكو السعودية و37.5 في المئة توتال».

استقرار التضخم البريطاني في نوفمبر عند أعلى مستوى

اظهرت بيانات استقرارا مفاجئا للتضخم البريطاني عند اعلى مستوى منذ مايو ايار في نوفمبر تشرين الثاني ما يعزز قلق بنك انجلترا المركزي من استمرار ضغوط الاسعار.

وقال مكتب الاحصاءات الوطنية امس إن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين استقر عند 2.7 في المئة بعد قفزة مفاجئة في اكتوبر بينما كانت توقعات الاقتصاديين ان ينخفض إلى 2.6 في المئة.

واظهرت البيانات ان انخفاضا في اسعار البنزين لم يكن كافيا ليبطل اثر صعود اسعار بنود اخرى مثل المواد الغذائية وبخاصة الخبز والبطاطا «البطاطس».

النعيمي: معروض النفط العالمي وفير والطلب جيد

علي النعيمي

قال وزير البترول السعودي علي النعيمي امس إن إمدادات النفط العالمية وفيرة وإن الطلب جيد مضيفا ان الباعة والمشترين راضون عن الأسعار الحالية.

وابلغ النعيمي رويترز خلال مقابلة في سول «تعلمون رغبتي بأن يترك الناس السوق وشأنها.. تعلمون لماذا؟ لأن الكل راض عن الأسعار الحالية. لا احد يشكو من ارتفاع الأسعار او انخفاضها. لم تعد فلكية ولا متهاوية. لذا سأترك السوق لحالها.

الين قرب أدنى مستوى في 20 شهرا مقابل الدولار

تراجع الين امس مقتربا من ادنى مستوى في 20 شهرا مقابل الدولار لتوقعات بان تدفع الحكومة اليابانية جديدة البنك المركزي لمزيد من التيسير النقدي.

وفي حين قد يجد الين دعما في الأيام المقبلة إذا قلص المستثمرون والمضاربون رهاناتهم الكبيرة ضده فإن المتعاملين يقولون إن من المرجح ان ينخفض في المدى المتوسط.

وارتفع الدولار 0.1 في المئة إلى 83.95 ينا بعد ان ارتفع إلى 84.48 ينات وهو اقوى مستوى للعملة الأمريكية امام الين منذ ابريل نيسان 2011.

واستقر اليورو مقابل الين عند 110.45 ينات ومقابل الدولار عند 1.3165 دولار ليحوم قرب المستوى المرتفع 1.3192 دولار الذي سجله وهو الأعلى في أكثر من سبعة أسابيع.

لبنان: تراجع حجم الاستثمارات 20 في المئة

كشف رئيس مجلس الادارة والمدير العام لمؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان «ايدال» المهندس نبيل عيتاني عن تراجع حجم الاستثمار بلبنان في العام الحالي 20 في المئة مقارنة بعام 2010.

وقال عيتاني لـ «كونا» امس ان حجم الاستثمارات في لبنان في العام الحالي بلغ 3.8 مليارات دولار مقارنة ب اربعة مليارات دولار في العام الماضي 4.9 مليارات دولار في عام 2010.

واوضح ان حجم الاستثمارات في لبنان تراجع بنسبة حوالي 20 في المئة هذا العام مقارنة بالعام 2010 بسبب الانكماش الملحوظ في السوق العقارية الناجم عن الخلافات السياسية الداخلية والازمة السورية وانعكاساتها السلبية على القطاعات الاقتصادية اللبنانية ما يؤدي الى توجه المستثمرين نحو بلدان اكثر استقرارا.

الا ان عيتاني اكد ان لبنان ما يزال يتمتع «بالاستقرار النسبي وبنظام يشكل ملاذا آمنا لرؤوس الاموال التي تحاول ان ترى مسالك للاستثمار في لبنان».

واعلن ان «ايدال» انجزت هذا العام خمسة مشاريع استثمارية بلغت قيمتها 170 مليون دولار امريكي كاشفا في الوقت نفسه عن ثمانية مشاريع استثمارية اخرى بقيمة 350 مليون دولار سيتم تنفيذها خلال العام المقبل في القطاعات السياحية والصناعية والتكنولوجية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والصناعات الزراعية والاعلام.

وما يزال لبنان يتمتع باستقرار نقدي واقتصادي وموجودات في مصرف لبنان المركزي في العملة الاجنبية تجاوزت الـ35 مليار دولار.

يذكر ان «ايدال» انشئت في العام 1994 بموجب مرسوم صدر عن مجلس الوزراء بهدف تنشيط جهود الاستثمارات في لبنان.

«إنفستكورب» تستحوذ على عقارات أمريكية بـ 100 مليون دولار

شركة إنفستكورب البحرينية

قالت شركة انفستكورب البحرينية للاستثمارات البديلة امس إنها استحوذت على أصول عقارية في الولايات المتحدة بنحو 100 مليون دولار.

والصفقة العقارية التي تشمل 1900 وحدة سكنية في هيوستون بولاية تكساس الأمريكية هي ثاني استثمار عقاري للشركة في الولايات المتحدة خلال 2012 بعد شراء أربعة عقارات في الولاية في وقت سابق من العام.

كانت شركة الاستثمار اشترت في نوفمبر شركة بيع المنتجات الفاخرة بالتجزئة الدنمركية جورج بنسن من أكسل كابيتال بارتنرز للاستثمار المباشر مقابل 140 مليون دولار وباعت موزع مكونات الشاحنات فليت برايد إلى تي.بي.جي بأكثر من مليار دولار.

وبلغت قيمة الأصول تحت إدارة الشركة التي مقرها في المنامة 11.5 مليار دولار في 30 يونيو.

وجمعت انفستكورب 250 مليون دولار في أكتوبر من إصدار سندات دولية لأجل خمس سنوات.

اليابان تسعى للوصول إلى نسبة 2 في المئة في معدل التضخم

يسعى رئيس الوزراء الياباني الجديد شينزو ابي امس الى وضع هدف لمعدل التضخم عند مستوى 2 في المئة ومضاعفة هدفه الحالي لاستقرار الاسعار.

ومن المقرر ان يعقد رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي شينزو ابي اجتماعا مستمرا على مدى يومين مع محافظ البنك المركزي ماسكي شيراكاوا حول السياسات النقدية وذلك بدءا من يوم غد.

ومن المتوقع ان يقوم ابي بتشكيل حكومته في 26 من شهر ديسمبر الجاري وذلك بعد تحقيق حزبه انتصارا ساحقا في الانتخابات العامة.

الصين: الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة يسجل ارتفاعاً

تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين خلال شهر نوفمبر الماضي للمرة العاشرة على التوالي خلال 11 شهرا نظرا لارتفاع تكاليف العمالة وتباطؤ الاقتصاد في وقت ارتفع الاستثمار من الولايات المتحدة.

ونقلت وكالة انباء الصين «شينخوا» بيانات عن وزارة التجارة الصينية ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للصين انخفض في الشهر الماضي بنسبة 5.4 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

واوضحت الوزارة ان وتيرة تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر تسارعت عن نسبة 0.24 في المئة التي بلغها في شهر اكتوبر الماضي.

صادرات السعودية تتجاوز 1300 مليار ريال

المنتجات المعدنية استحوذت على 88.7 في المئة من حيث الأهمية النسبية للصادرات

اعلنت مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات ان قيمة الصادرات السعودية في العام 2011 تجاوزت 1343.2 مليار ريال، واستحوذت المنتجات المعدنية على 88.7 في المئة من حيث الأهمية النسبية للصادرات حسب الأقسام الرئيسية بقيمة تجاوزت 1192.1 مليار ريال طبقا لنشرة الأرقام القياسية للتجارة الخارجية.

وقالت المصلحة ان منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للصادرات حسب الأرقام القياسية بنسبة 4.5 في المئة، وبقيمة إجمالية تجاوزت 60.8 مليار ريال تلتها منتجات اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما بنسبة 4 في المئة وبقيمة إجمالية تجاوزت 54 مليار ريال ثم المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة 0.6 في المئة بقيمة قاربت 8.4 مليارات ريال.

وأشارت النشرة إلى أن الرقم القياسي العام لصادرات المملكة حسب الأرقام الرئيسية لعام 2011 بلغ تريليون و343 مليار و241 مليون ريال، وحقق الرقم القياسي العام لقيمة الصادرات ارتفاعا بنسبة 47.9 في المئة قياسا بالعام السابق، فيما بلغت واردات المملكة حسب الأقسام الرئيسية 493 مليارا و449 مليون ريال بارتفاع بنسبة 23.3 في المئة مقارنة بالعام 2010.

وكشفت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن قسم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها جاء في مقدمة واردات المملكة من حيث الأرقام الرئيسية العام الماضي باستحواذها على 25.6 في المئة من إجمالي الواردات بقيمة تجاوزت 131.9 مليار ريال تلاه قسم معدات النقل وأجزاؤها بنسبة 15 في المئة من الواردات بقيمة تجاوزت 77.1 مليار ريال ثم قسم المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة 13.4 في المئة بقيمة إجمالية تجاوزت 66.2 مليار ريال، ثم قسم منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها بنسبة 8.5 في المئة بقيمة قاربت 42 مليار ريال.